

## الهيئة العامة للقوى العاملة

قرار وزاري رقم (5) لسنة 2025

بشأن تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الاتحاد الكويتي

للمزارعين

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للقوى العاملة

- بعد الاطلاع على القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في

القطاع الأهلي وتعديلاته،

- وعلى القانون رقم (109) لسنة 2013 بإنشاء الهيئة العامة

للقوى العاملة،

- وعلى المرسوم رقم (153) لسنة 2022 بنقل الإشراف على الهيئة

العامة للقوى العاملة،

- وعلى الاتفاقية الدولية رقم (87) لسنة 1948 بشأن الحرية

النقابية،

- وعلى لائحة تنظيم العمل النقابي الصادرة بموجب القرار الإداري

[mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)

رقم (1470) لسنة 2015،

- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة

لتسخير أعمال المنظمة النقابية في حال عدم وجود مجلس إدارة،

- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة،

- وبناءً على صدور أحكام قضائية نخائية ببالغة مجلس إدارة الاتحاد

الكويتي للمزارعين،

قرر

مادة (١)

تشكل لجنة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتتجديد ملحة واحدة فقط من السادة

التالية أسماؤهم لتولي مهام تسخير أعمال الاتحاد الكويتي للمزارعين،

وذلك حين إجراء انتخابات جديدة وفقاً لأحكام القانون واللوائح

المنظمة:

١. السيد/ أحمد مصطفى فهران العدوان - رئيساً
٢. السيد/ فهد مسفر جابر الحيان - نائباً للرئيس
٣. السيد/ أحمد ناصر شبيب الشياك - أمين السر
٤. السيد/ عبيد ناصر عبدالله النفيشان - أمين الصندوق

ويجوز للجنة الاستعانته بن تراه مناسبًا من ذوي الخبرة والاختصاص في أداء مهامها، دون أن يكون لهم حق التصويت.

(2) مادة

تولى اللجنة القيام بالمهام المبينة في المادة (3) من القرار الوزاري رقم

(3) لسنة 2025، وعلى الأخص ما يلي:

- تسيير العاجل من الأمور الإدارية والمالية للاتحاد،
- تحصيل الاشتراكات من الأعضاء،
- إعداد وتحديث كشوف أعضاء الجمعية العمومية المستوفين لشروط العضوية وحق التصويت،
- الدعوة لعقد جمعية عمومية،
- الإشراف على إجراءات الترشح والانتخابات وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

مادۃ(3)

تحتاج اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه، ولا يكون اجتماعها صحيحًا إلا بحضور نصف عدد الأعضاء بالإضافة إلى الرئيس أو نائبه على الأقل، وتصدر اللجنة قراراتها بالالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح اختيار الذي فيه الرئيس.

(4) مادة

تُعد اللجنة تقريراً مفصلاً عن كافة أعمالها وتعرضه على أول جمعية عمومية للاتحاد لاعتماده، وتُقدم نسخة منه للوزير المختص.

مادہ(5)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.  
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية  
فهد يوسف سعود الصياح

الموافقة: ٩ يوليو ٢٠٢٥ م  
صدر في: ١٤٤٧ هـ